مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الثالث – العدد الثالث
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.3 , No.3)
July 2020

تقييم الأداء المصرفي باستخدام نسب السيولة والتوظيف والربحية دراسة مقارنة بين مصرف المتحد للتجارة والاستثمار ومصرف الصحارى خلال الفترة (2011-2014)

د. خالد حسن عبد الصمد / محاضر كلية التجارة والعلوم السياسية / جامعة سبها
د. الهادي ابوبكر سالم / محاضر كلية التجارة والعلوم السياسية / جامعة سبها

الملخص

تعد المصارف التجارية من أهم المؤسسات المالية المانحة للتمويل وخاصة في الدول النامية. عليه فقد هدفت الدراسة إلي تقييم الأداء المصرفي باستخدام نسب السيولة والتوظيف والربحية لكل من مصرف المتحد و مصرف الصحارى ، متتبع النهج الوصفي التحليلي المقارن .تم الاعتماد على البيانات الثانوية لفترة الدارسة (2011-2014) من خلال القوائم المالية للمصارف واستخدمت نسب السيولة والتوظيف والربحية كأداة لتحليل البيانات وكانت عينة الدراسة مصرف المتحد للتجارة والتنمية ومصرف الصحارى .كانت أهم النتائج إن نسب السيولة لمصرف المتحد كانت مرتفعة خلال سنوات الدراسة وانخفاض في معدل الاستثمار في الأوراق المالية القصيرة الأجل في حين أشارة النتائج بارتفاع معدلات التوظيف في مصرف الصحارى مقارنة بمصرف المتحد إلا إن معدلات الربحية لمصرف المتحد كانت أعلى من معدلات ربحية مصرف الصحاري . توصي الدراسة إلى ضرورة تنويع في مجالات وطرق التمويل والاستثمار للمصرفين وذلك من اجل الحد من المخاطر وزيادة ربحيتهما.

الكلمات المفتاحية : المصارف التجارية . الأداء المالي . نسب السيولة. نسب التوظيف. نسب الربحية .

Abstract

Commercial banks are considered one of the most important financial institutions providing funding, especially in developing countries .The study aimed to evaluate the banking performance using the liquidity, operating ratios and profitability ratios of both the United Bank and the Sahary Bank, following the descriptive compare analytical approach. The secondary data was relied on for the study period (2011-2014) through the financial statements of banks and used the ratios of liquidity, operating ratios and profit as a tool for data analysis, the study sample was the United Bank for Trade and Development and the Sahary Bank . Results were the liquidity ratios of the United Bank were high during the study years and a decrease in the investment rate in short-term securities, while the results indicated an increase in operating ratios in the Sahara Bank compared to the United Bank, but the profitability ratios of the United Bank were higher than the profit rates of Sahara Bank. The study recommends the necessity of diversification in the fields and methods of financing and investment for banks in order to reduce risks and increase their profitability

Key words: commercial banks. Financial performance . Liquidity ratios. Employment rates. Profitability ratios

المقدمة

تعد المصارف التجارية واحدة من أهم المؤسسات المالية التي تقوم بدور الوساطة المالية بين وحدات الفائض المالي و وحدات العجز المالي وبالتالي تحقق المصارف أهدافها المباشرة في زيادة اربحها من خلال عملياتها المصرفية، فالمصارف التجارية يجب عليها ان توازن بين السيولة والربحية بحيث تلبي طلبات المودعين لمواجهة السيولة وتوفير القروض والائتمان لعملائها لزيادة اربحها . ان موضوع تقييم الأداء له أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف التجارية ، وخاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم زيادة المنافسة بين المصارف وظهور أزمات

مالية و إفلاس العديد من المصارف، وكذلك في ظل الانفتاح على العالم وتوسع المعاملات المصرفية ، ويعتبر تقييم أداء المصارف التجارية عملية ضرورية وملحة لما يشهده القطاع المصرفي من تحولات والتي كانت لها أثر على أداء وكفاءة المصارف التجارية، ومن أهم المؤشرات لقياس أدائها نسب السيولة والتوظيف والربحية ، من هنا فاستخدام النسب المالي لتحليل القوائم المالية من الأدوات المهمة التي يمكن من خلالها تقييم أداء المصارف التجارية من حيث حجم الودائع وسياسات التوظيف والربحية ، فدراسة القوائم المالية وتحليلها وتفسيرها، يساهم في تعزيز عملية اتخاذ القرار، من خلال إظهار الوضع المالي لتلك المصارف بهدف تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات، والتي سوف تسهم في رفع كفاءة الأداء المالي لتلك المصارف بشكل عام.

مشكلة الدراسة

نظرا للوضع الاقتصادي الذي تعيشه وتشهده ليبيا والذي بدوره اثر على أداء قطاع المصارف بشكل عام ولأهمية المصارف التجارية في دور الوساطة المالية في الاقتصاد وخاصة في الدول النامية بما فيها ليبيا، وذلك لضعف او انعدام دور المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى ، فان الأمر يستلزم تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية لتعرف على أوجه نقاط الضعف فيها من اجل تلافيها مستقبلا وتحسين أدائها من خلال التوظيف الجيد لمواردها وتعظيم ربحيتها. من هنا جاءت هذه الدراسة للكشف عن الأداء المالي لمصرف المتحد ومصرف الصحاري وإظهار نقاط القوة والضعف .

فرضية الدراسة

من منطلق ان المصارف التجارية مؤسسات مالية هدفها الرئيسي تعظيم الأرباح فبالتالي يستند الدراسة على الفرضية ، أن مصرف المتحد ومصرف الصحارى أدى دورهما بكفاءة أداء مالي عالية .

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من أهمية المصارف التجارية في الاقتصاد بما تقوم به من دور الوساطة المالية وزيادة التنمية الاقتصادية بشكل عام .وبالتالي فالتحليل المالي لقوائم هذه المصارف سوف يكشف عن أهم نقاط الضعف في سياسات السيولة والتوظيف والربحية للمصرفين .

هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى استخدام التحليل المالي للقوائم المالية لمصرف المتحد ومصرف الصحارى للوصول إلي أوجه نقاط الضعف والقوة في سياسات المصرف من حيث تحقيق مبدأ الأمان والتوظيف والربحية خلال فترة الدراسة .

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المقارن وذلك من خلال وصف البيانات وتحليلها ومقارنتها بين سنوات الدراسة وأيضا بين المصرفين (المتحد والصحاري) ، وتم الاعتماد على مصادر البيانات الثانوية والمتمثلة في القوائم المالية لعينة الدراسة خلال فترة الدراسة (2011-2014) واستخدم التحليل بالنسب المالي (نسبة السيولة والتوظيف والربحية) كأداة لتحليل البيانات .

الدراسات السابقة

دراسة الجابري بعنوان " تقييم الأداء المالي للبنوك اليمنية (دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية) هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك اليمنية ومقارنة أداء البنوك الإسلامية بالبنوك التجارية باستخدام النسب المالية (السيولة والتوظيف والربحية و

الملاءة) تم الاعتماد على البيانات الثانوية للقوائم المالية للمصارف محل الدراسة خلال الفترة (2004-2011) . وكانت أهم النتائج ان المصارف الإسلامية تتمتع بنسبة سيولة أعلى من المصارف التجارية وان نسب الربحية كانت عالية في المصارف التجارية مقارنة بالمصارف الإسلامية كذلك نسبة التوظيف في المصارف التجارية أفضل من المصارف الإسلامية (1) .

دراسة اماني بعنوان " تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008-2013) دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية " هدفت الدراسة الى تقييم الأداء المالي لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية خلال الفترة (2008-2013) باستخدام النسب المالية (نسبة السيولة و الربحية والمديونية والمخاطر) وكانت أهم النتائج ضعف مستوي الأداء المالي وذلك لانخفاض معدلات الربحية على الرغم من ارتفاع معدلات نسب السيولة وكفاءة رأس المال (2) .

دراسة ابوشناق بعنوان " تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين " هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في فلسطين من خلال المقارنة باستخدام نسب السيولة والربحية والنشاط (التوظيف) خلال الفترة (2006-2010) وكانت أهم النتائج ان معدلات نسب السيولة في المصارف الإسلامية اعلي من المصارف التقليدية وكانت نسب الربحية في المصارف التقليدية أفضل من المصارف الإسلامية (3).

دراسة الحسين بعنوان " أهمية استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء البنك التجاري دراسة حالة البنك الجزائري للفترة (2015-2017) " هدفت الدراسة لتقييم أداء المصرف الجزائري خلال الفترة (2015-2017) باستخدام نسب الربحية وكفاءة رأس المال والسيولة والربحية للمصرف. وكانت أهم النتائج ارتفاع مؤشرات نسب السيولة وضعف مؤشرات الربحية (4).

دراسة احمد "بعنوان تقييم أداء البنوك المصرية باستخدام نظام التقييم الأمريكي دراسة مقارنة بين البنوك العامة والخاصة " هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك المصرية الخاصة والعامة باستخدام نسب الربحية والسيولة وجودة الأصول وكفاية رأس المال . وكانت أهم النتائج انخفاض مؤشرات الربحية في البنوك العامة والخاصة (5) .

دراسة علي بعنوان " استخدام المؤشرات المالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين " هدفت الدراسة إلى المقارنة بين الأداء المالي للمصارف التقليدية مع المصارف الإسلامية خلال الفترة (2009-2013) وذلك باستخدام مؤشرات النسب المالية للسيولة والنشاط(التوظيف) والربحية ومؤشرات السوق ومن تم استخدام الأساليب الإحصائية في تحليل الفروقات بين المصارف التقليدية والإسلامية . وكانت أهم النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أداء المصارف التجارية التقليدية والمصارف الإسلامية بخصوص نسب السيولة والربحية اما مؤشرات السوق فقد أظهرت النتائج وجود فروق لصالح المصارف الإسلامية (6) .

دراسة عبدالستار بعنوان " التحليل المالي المقارن وأهميته في تقويم أداء المصارف الحكومية والأهلية لمصرفي الرشيد وبغداد (حالة دراسية تطبيقية مقارنة) " هدفت الدراسة الى استخدام التحليل المالي المقارن بالنسب المالية كأداة في تقويم أداء المصارف من خلال دراسة القوائم المالية وتحليلها لمصرفي بغداد ومصرف الرشيد خلال الفترة (2006-2008) . وكانت أهم النتائج ان المصرفي يتمتعان بالسيولة المصرفية وأيضا انخفاض معدلات الربحية مما يدل على ضعف في الأداء المصرفي (7) .

الإطار النظري للدراسة

تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية

يعتبر تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية من الأدوات المهمة والضرورية للتعرف على أداء المصرف وتحسين الربحية وتفادي نقاط الضعف في عمليات التمويل والاستثمار وخاصة فى ضوء التطورات المتسارعة فى التكنولوجية وتقديم الخدمات وهذا ادي الى زيادة المنافسة بين المصارف بشكل عام . يعرف الأداء على انه "انعكاس لقدرات المنظمة وقابليتها على تحقيق أهدافها او انعكاس لكيفية استخدامها للموارد المالية والبشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"(8) ويعرف تقييم الأداء المالي " هو نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفه او بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدد سابقة او نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة " (9) ص27 . كما عرف التحليل المالي بانه عملية الفحص الشامل للبيئة المالية للبنك خلال عدة دورات عن طريق دراسة البيانات والقوائم المالية دراسة مفصلة لفهم مداولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات التي هي عليها" (10) ص 251.

بهذا يمكن تعريف تحليل الأداء المالي بأنه عملية تحليل البيانات والقوائم المالية للمصرف من اجل الوقوف على نقاط القوة والضعف لنتائج أعمال المصرف .

أساليب التحليل المالي في المصارف التجارية

يهدف تحليل الأداء المالي إلى تقديم معلومات مفيدة تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة، التي تمكن المصرف التجاري من اتخاذ قراراته بنجاح ، وتوجد عدة أساليب يمكن للمحلل المالي اختيار أفضلها أو المزج بينها للقيام بعمله على أكمل وجه وهي : (11)

أسلوب التحليل المالي الرأسي :

ينطوي هذا النوع على دراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر المختلفة للقائمة المالية في فترة زمنية محددة، أو تاريخ إعداد القائمة ولهذا يعرف بالتحليل الساكن، إذ تتم الدراسة في تاريخ معين ثابت، دون الأخذ بالاعتبار مختلف التغيرات التي يمكن أن تطرأ على عناصر القوائم المالية، وتزيد الاستفادة من هذا التحليل بتحويل العلاقات إلى علاقات نسبية أي تحديد الوزن النسبي لكل بند من بنود القائمة، بالقياس إلى مجموع هذه القائمة، وكذلك بالقياس إلى باقي البنود، أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة كما يمكن تحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى إجمالي مجموعته ، وتحديد نسبة كل مجموعة داخل القائمة المالية إلى إجمالي القائمة ككل.

أسلوب التحليل المالي الأفقي:

نقصد بالتحليل المالي الأفقي تقييم وتحليل وتقصي ومتابعة القوائم المالية على مدار عدة فترات زمنية متتالية حيث يتم تحديد إحدى الفترات كسنة أساس، وبقية الدورات كسنوات مقارنة وقياس كل هذا لتحديد اتجاه تلك القوائم، وتحديد التغيرات القيمة الحاصلة في قيمتها، وتحديد أوجه القوة والضعف فيها، وكذا التعرف على أسبابها، وذلك بهدف وضع الخطط والسياسات، واتخاذ القرارات المالية والإدارية المناسبة.

أسلوب النسب أو المؤشرات المالية:

يعد هذا الأسلوب من أهم الأساليب في عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية، بسبب تنوع وتعدد أدواته، أي تعدد النسب المالية المستعملة فيه حيث يعتبر أسلوب النسب المالية أكثرها شيوعا وأسهلها استعمالا وتوضيحا للوضعية المالية. تعرف النسبة المالية على أنها "علاقة بين البسط والمقام، وقيم البسط والمقام هي البيانات والأرقام المحاسبية التي تعرضها الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، شرط أن تكون العلاقة معبرة عن الأداء ومرتبطة به ومفسرة له، وهذا يعني أن هناك علاقات بين البيانات المحاسبية يجب اعتمادها دون الإخلال بمكونات البسط أو بمكونات المقام .ومن جانب أخر فان نتائج كل نسبة لا يمكن أن يفهم مدلولها أو كيفية الحكم على الأداء إلا بمقارنتها ببعض المعايير القياسية، ومن خلال المقارنة بين نتيجة النسبة وقيمة المعيار المستخدم يمكن الحكم على الأداء" (12) ص 114.

معايير التحليل بالنسب المالية

هناك أربعة أنواع من المعايير التي تستخدم للمقارنة مع النسب المستخرجة للوصول إلى التقييم الموضوعي ، وهذه المعايير هي (13)

1. المعايير المطلقة : ويعني المعيار المطلق حالة متفق عليها تمثل الصيغة المثالية لحدث عين، وهي لذلك تمثل خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة الشركات وتقيس التقلبات الواقعية.

2. معايير الصناعة (معايير القطاعية): وهي المعايير التي تصدرها الاتحادات المهنية والجهات الحكومية أو غيرها من الجهات، لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة أو النشاط، وهي لذلك أكثر قربة إلى الواقع من المعايير المطلقة ، ولكنها أيضا تعطي معايير موحدة لكافة الشركات في ذلك القطاع أو الصناعة، ولا تأخذ في الاعتبار الخصائص الخاصة بالشركات بشكل إنفرادي.

3. المعايير التاريخية: وهي المعايير المستقاة من فعاليات المنشاة للسنوات السابقة، ولذا فإنها تساعد في قياس مدى التطور أو التراجع الذي حدث في نشاط الشركة، وهي في الوقت الذي تأخذ واقع حال المنشاة وطبيعة الخصائص التي تميزها عن غيرها، إلا أنها تفشل في مواجهة متطلبات الواقع المتجدد والمتطور باستمرار والذي سيشير إلى وضع الصناعات المماثلة.

أسس التحليل بالنسب المالية

هناك مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المحلل المالي أخذها بعين الاعتبار عند العمل على استخدام النسب كطريقة لإعداد التحليل المالي المطلوب، والمقصود هنا بالأسس هي الدلالات والحدود التي تساعد المحلل المالي أن يعمل في إطارها ويبقى ضمن حدودها الذي يحقق الغاية المرجوة منها وهذه الأسس هي (14) :

1- تحديد الهدف من عملية التحليل المالي بوضوح: على المحلل كخطوة أولى أن يتعرف على الهدف الذي تسعى المنشاة إلى تحقيقه من عملية التحليل المالي، وتحديد الهدف بدقة.

2- تحديد نطاق البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التحليل: على المحلل المالي أن يستند إلى الهدف المراد تحقيقه من أجل تحديد مصادر البيانات التي سوف يستعين بها والقوائم المالية وتحديد الفترة المالية الخاصة بعملية التحليل.

3- تحديد الحدود الدنيا والقصوى المقبولة لكل نسبة: تعد نتيجة النسبة المحسوبة دلالة واضحة على طبيعة ما مثله من عناصر أو نشاطات المنشاة ، لكن ليس بالضرورة دائما أن يدل ارتفاع النسبة الكبير على مستوى جيد في جميع الأحوال، لذا كان لابد من وضع حدود تبين متى تكون النسبة مقبولة أو جيدة.

4- وضع نسب معيارية للنسب المحسوبة: يتم وضع نسب معيارية يمكن مقارنتها مع النسب المحسوبة لتحليل نشاطات المنشاة وبالتالي معرفة وضع المنشاة نسبة إلى الأوضاع المعيارية، ويتم تفسير معاني النسب بالمقارنة مع النسب المعيارية لها.

5- اختيار النسب للهدف من التحليل: يتجاوز عدد النسب الممكن تركيبها العشرات وكل نسبة تؤدي إلى تحقيق هدف يختلف عن الهدف الذي تؤديه النسبة الأخرى، لذلك على المحلل المالي أن يختار النسب التي تؤدي إلى تحقيق الهدف من التحليل الذي يقوم به .

أنواع النسب المالية

عند تحليل القوائم المالية لأي مصرف تجاري يمكن استخدام عدد كبير من النسب المالية، والتي يمكن تقسيمها إلى عدة مجموعات وكل مجموعة من هذه النسب تقيس وتدرس جزء معين من الأداء، ويتوقف ذلك على الغرض المقصود من التحليل المالي. وبشكل عام يمكن تقسيم النسب المالية إلى نسب السيولة ونسب التوظيف ونسب الربحية .

نسب السيولة

تعتبر مؤشرات السيولة من أهم النسب التي تعتمد عليها المؤسسات المالية وخاصة المصارف التجارية في تقييم الأداء باعتبارها لا تعتمد على رأسمالها في عملياتها الاستثمارية بل تعتمد على حجم أموال العملاء للمصرف، وبالتالي فالمصارف التجارية يجب أن توازن بين مبدأ الأمان لمواجهة طلبات سحب الودائع من العملاء و توفير القروض والائتمان لزبائن المصرف من اجل زيادة إيراداتها . وتحسب بالمعادلة التالية (15)

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{نقدية +نقدية لدي المصرف المركزي + نقدية لدي المصارف الأخرى}}{\text{حجم الودائع}} \times 100$$

نسب التوظيف

تعتبر نسب التوظيف من أهم المؤشرات التي توضح مدي توظيف المصرف لودائع العملاء وكذلك حقوق الملكية والقروض ، فزيادة نسب التوظيف سوف تزيد من مقدرة المصرف في توليد الأرباح والعكس صحيح ، ولكن يجب ألا تكون على حساب حجم السيولة ودرجة الأمان .

نسبة توظيف الودائع :

من أهم نسب التوظيف التي تشير الى مدي توظيف المصرف لحجم الودائع فكلما كانت مرتفعة أشارة ان المصرف يقوم باستثمار وتوظيف الودائع بشكل جيد في الاستثمارات المالية القصيرة الأجل و القروض. المعادلة التالية توضح كيفية حساب نسبة توظيف الودائع (16).

$$\text{نسبة توظيف الودائع} = \frac{\text{القروض + الاستثمارات}}{\text{حجم الودائع}}$$

نسبة توظيف الموارد التقليدية : تتمثل الموارد التقليدية التي يعتمد المصرف التجاري عليها في استثماراته حجم الودائع وحقوق الملكية فكلما كانت نسب توظيف حجم الودائع وحقوق الملكية مرتفعة كلما كانت تشير الى كفاءة المصرف في إدارة موارده التقليدية . وتحسب بالمعادلة التالية : (17)

$$\text{نسبة توظيف الموارد التقليدية} = \frac{\text{القروض + الاستثمارات}}{\text{حجم الودائع + حقوق الملكية}}$$

معدل توظيف الموارد المتاحة : تشمل موارد المصرف المتاحة للاستثمار والتمويل في حجم الودائع وحقوق الملكية والاقتراض ، كلما كانت هذه النسبة مرتفعة تشير ان المصرف يعمل بكفاءة في استخدام موارده المتاحة ، وتحسب بالمعادلة التالية : (18)

$$\text{نسبة توظيف الموارد المتاحة} = \frac{\text{القروض + الاستثمارات}}{\text{حجم الودائع +حقوق الملكية + القروض}}$$

نسب الربحية

معدل العائد على الودائع : يعتبر من أهم المؤشرات المالية للربحية حيث ان الودائع تعتبر من أهم مصادر استخدامات المصرف التجاري فكلما كان هذا المؤشر مرتع كلما دل على ان المصرف يقوم باستثمار حجم ودائع العملاء بكفاءة عالية . ويحسب من خلال المعادة التالية : (19) .

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الودائع}}$$

معدل العائد على حق الملكية :ويقيس هذا المؤشر معدل العائد المتحقق عن استثمار اموال المالكين، وان ارتفاع معدل العائد على حق الملكية دليل على أداء الجيد، و ايضا يمكن ان يكون الارتفاع دليل للمخاطر العالية الناجمة عن زيادة الرافعة المالية بينما يشير الانخفاض الى تمويل متحفظ من القروض ويحسب وفق الصيغة الآتية (20).

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حقوق الملكية}}$$

معدل العائد على الأصول ويقيس هذا المؤشر العائد المتولد من الاستثمار من اجمالى الأصول للمصرف فارتفاع المؤشر يشير الى كفاءة الإدارة في استخدام كافة أصولها في توليد الأرباح للمصرف ، وتقاس بالتالي : (21).

معدل العائد على الأصول = صافي الربح / الأصول

معدل العائد على الأموال المتاحة : تقيس هذه النسبة العائد المتولد من استخدام حجم الودائع وحقوق الملكية للمصرف فارتفاع النسبة يعني ان الإدارة تستخدم الأموال المتاحة بشكل جيد لتوليد الأرباح . ويمكن حسابها بالتالي : (22)

معدل العائد على الأموال المتاحة = صافي الربح / الودائع+ حقوق الملكية

معدل العائد على الموارد المتاحة :

الموارد المتاحة للمصرف تتمثل في حجم الودائع التي يعتمد عليها المصرف في عملياته التمويلية وحقوق الملكية التي تشمل رأس المال والإرباح المحتجزة وأيضا القروض التي تستخدم في إعادة إقراضها او استثمارها في مجالات أخري، ارتفاع النسبة تشير الى ان المصرف يستثمر موارده المتاحة بشكل جيد . يمكن حسابه بالتالي : (23).

معدل العائد على الموارد المتاحة = صافي الربح / الودائع+ حقوق الملكية + القروض

الجانب العملي

نبده تاريخية عن المصرف المتحد للتجارة والاستثمار(24)

المصرف المتحد للتجارة والاستثمار شركة مساهمة ليبية تأسست نتيجة ثلاثة مصارف أهلية والتي بدورها كانت قد تأسست عام 1996م هي مصرف العجيلات الأهلي , ومصرف سهل زوارة الأهلي, ومصرف سهل جفارة الأهلي, وذلك بناءً علي قرار محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم (58) لعام 2007م الصادر في 2007/04/28م.

وحتى عام 2009م كان تواجد المصرف محدوداً في المناطق الشبه الريفية, ليساهم بعده في رأس مال مساهمون مهمون من أفراد وشركات تأمين وافتتح فروعاً له بمدينة طرابلس وخارجها ليرتفع عدد المواقع من(7) إلي (9) مواقع. ومع دخول أعضاء متخصصين في المجال المصرفي لمجلس الإدارة , سعى مجلس الإدارة إلي إحداث نقلة نوعية للمصرف , فرأى المجلس الاستفادة من تجارب المصارف العالمية الناجحة خاصةً وأن مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي كان قد اصدر قرارات تشجع المصارف المحلية علي إدخال شركاء.

وفي بداية عام 2010م قرر مساهمو المصرف المتحد رفع رأس المال المصرف إلي مبلغ (80)مليون دينار ليبي والموافقة علي دخول مجموعة البنك الأهلي المتحد بمملكة البحرين كشريك استراتيجي مع تملكه (40%) من قيمة رأس المال وبالتالي يصبح رأس المال مقسماً إلي (60%) للجانب الليبي و(40%) للبنك الأهلي المتحد . وبتاريخ 2010/03/08م تم توقيع الشراكة الإستراتيجية وتشمل الاتفاقية إدارة وتقديم الخدمات الفنية يقوم بموجبها البنك الأهلي المتحد بتولي الإدارة الفنية للمصرف المتحد وتقديم كافة الخدمات الفنية اللازمة لتطوير أعمال وأنشطة المصرف المتحد.

وللمصرف ألان أحد عشر فرعاً ووكالة تنشر في عدد من المدن الليبية الرئيسة , وتسعي إدارته إلي افتتاح فروع أخري لتقديم الخدمات المصرفية بجميع أنواعها.

المصرف المتحد للتجارة والاستثمار هو عضو في كل المشاريع التي يتولي تنفيذها المصرف المركزي من اجل تحسين الخدمات المصرفية عبر مشروع نظام المدفوعات الوطني, كما أن للمصرف المتحد شبكة مراسلين علي مستوى العالم.

ان التطور الذي شهده المصرف خلال السنوات الأخيرة لم يكن مقتصراً علي التطور في قيمة رأس المال فحسب , بل شمل جوانب أخرى , حيث أدخلت منظومة مصرفية عالمية وتم ربط كل الفروع والوكالات بالمركز الرئيسي مما سهل علي الزبائن تلقي الخدمات من اي فرع بغض النظر عن الفرع المفتوح به الحساب الجاري , وعدد الخدمات المحلية والخارجية . وشمل التطور مستوى الإدارة بتوظيف عناصر مؤهلة تأهيلاً عالياً في مجال الخدمات المصرفية وتقنية المعلومات وطال أيضا الهيكل التنظيمي للمصرف وتكوين إدارات ووحدات لم تكن موجودة في السابق.

كما يسعى المصرف المتحد ألان إلي دخول مجال جديد في السوق الليبي وهو تقديم الخدمات المصرفية وفقاً للشريعة الإسلامية تمشيا مع القوانين التي وضعها مصرف ليبيا المركزي بالخصوص.

نبذه تاريخية عن مصرف الصحاري (25)

يعتبر مصرف الصحارى من احد أهم المصارف التجارية العاملة في ليبيا باعتباره من مجمعات السيولة ومصدرا من مصادر التمويل لمختلف الأنشطة الاقتصادية .

تم افتتاح المصرف في 11 من شهر يوليو 1964 كشركة مساهمة برأس مال وقدره (250000000) دينار ليبي بين كل من مصرف اوف امريكا ومصرف سيشيليا ومجموعة من التجار الليبيين ، وكانت الإدارة العليا من نصيب مصرف اوف امريكا حيث كانت حصته بنسبة 51% من رأس المال.

في 13 من شهر نوفمبر 1969 تم تليبب المصارف ومن ضمنها مصرف الصحارى ، حيث اشتري مصرف ليبيا المركزي حصة مصرف اوف امريكا والت اليه حصة مصرف سيشيليا ضمن الأموال المستردة وبقت حصة الليبيين كمساهمة منهم في المصرف واستمر المصرف بعد ذلك كشركة مساهمة يساهم فيها مصرف ليبيا المركزي بنسبة 82% من رأس المال والقطاع الخاص بنسبة 18%.

يقوم المصرف بجميع الأعمال المصرفية ، ويسعي الي متابعة التطورات المصرفية المتسارعة في السنوات الأخيرة وذلك من خلال إدخال الميكنة وإعداد المنظومات الالكترونية .

نتائج التحليل المالي

نسب السيولة

نسبة السيولة = نقدية +نقدية لدي المصرف المركزي + نقدية لدي المصارف الأخرى ÷ على الودائع ×100

الجدول (1) التالي يوضح مؤشرات السيولة خلال سنوات الدراسة للمصرف

ت	المؤشرات	2011		2012		2013		2014	
		المتحد	الصحاري	المتحد	الصحاري	المتحد	الصحارى	المتحد	الصحارى
1	= نقدية +نقدية لدي المصرف المركزي + نقدية لدي المصارف الأخرى – الودائع *100	%114	%36.4	%103	%29.4	%90.5	%96.33	%82.8	%96.6
2	نسبة الاستثمارات المالية قصيرة الأجل الى الودائع	0.065	%57	0.054	%65	%0.0048	%64.3	0.0045 %	%64

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان نسبة السيولة لمصرف المتحد خلال سنة 2011 بلغت 114% وهي نسبة عالية تدل على ان المصرف يتبع سياسة تحفظية في عملية التمويل والاستثمار في حين بلغت النسبة في مصرف الصحاري 36.4% وهي نسبة منخفضة عن مصرف المتحد وتدل ان مصرف الصحاري يتبع سياسة توسعية في عملياتها التمويلية والاستثمارية أكثر من مصرف المتحد بكثير . في سنة 2012 انخفضت النسبة بشكل ملحوظ في مصرف الصحاري لتصل الى 29.4% وهذا يدل على ان المصرف زاد في سياساته التوسعية ، في حين انخفضت لذي مصرف المتحد بشكل طفيف جدا لتصل الى 103% ، بذلك تشير ان المصرف لا يزال

يتبع سياسة تحفظية في عملياته التمويلية وهذه السياسة قد تأثر على سياسيات التوظيف وبتالي على حجم الأرباح المصرفية . خلال سنة 2013 انخفضت نسبة السيولة في مصرف المتحد لتصل الى 90.5% وهذا مؤشر على زيادة توظيف المصرف لحجم ودائعه وموارده المتاحة وتدل على تغير سياسة المصرف نحو التوسع والتوظيف للسيولة المتاحة للمصرف، وعلى النقيض من ذلك نلاحظ من خلال الجدول ان مصرف الصحاري خلال سنة 2013 ارتفعت نسبة السيولة لتصل الى 96.33% ويدل ذلك الى اتجاه المصرف نحو سياسية تحفظية . استمر مصرف المتحد نحو زيادة نسب التوظيف حيث انخفضت نسبة السيولة خلال سنة 2014 الى 82.3% ، في حين ارتفعت بشكل طفيف في مصرف الصحارى لتصل الى 96.6% .

وبشكل عام يمكن القول ان مصرف المتحد يتبع سياسة تحفظيه حذره في عمليات التمويل والاستثمار على النقيض من مصرف الصحاري الذي يتبع سياسة توسعية في عملياته .

الاستثمارات المالية القصيرة الأجل

تعتبر الأوراق المالية القصيرة الأجل المصدر الثاني من مصادر توفير السيولة حيث انه يمكن بيعها بشكل سريع في سوق الأوراق المالية ومواجهة طلبات العملاء للسيولة المصرفية وفي نفس الوقت يحقق المصرف منها عوائد ولو بشكل بسيط وذلك نظرا لانخفاض المخاطر فيها .

من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة الاستثمار في الأوراق المالية القصيرة الأجل مقابل حجم الودائع خلال سنة 2011 لدى مصرف المتحد بلغت 0.065% في حين بلغت في نفس السنة لمصرف الصحاري 57% وهذا يدل على ان مصرف المتحد غير مهتم بالاستثمار في الأوراق المالية القصيرة الأجل ، ويلاحظ ارتفاع النسبة في مصرف الصحاري ما يدل على اهتمام إدارة مصرف الصحاري في الاستثمار في الأوراق المالية القصيرة الأجل . خلال سنة 2012 ازدادت النسبة في مصرف الصحاري لتصل الى 65% وانخفضت في مصرف المتحد لتصل الى 0.054% وبلغت 0.0048% ، 0.0045% لسنة 2013 ، 2014 على التوالي ما يدل على عدم اهتمام إدارة مصرف المتحد بالاستثمار في الأصول المالية القصيرة الأجل في حين بلغت في مصرف الصحاري 64.3% ، 64% خلال سنة 2013 ، 2014 على التوالي ما يدل على اهتمام المصرف بالاستثمارات المالية.

نسب التوظيف

تعتبر نسب التوظيف من أهم المؤشرات التي توضح مدي توظيف المصرف لودائع العملاء وكذلك حقوق الملكية والقروض ، فزيادة نسب التوظيف سوف تزيد من مقدرة المصرف في توليد الأرباح والعكس صحيح ، ولكن يجب ألا تكون على حساب حجم السيولة ودرجة الأمان .

جدو (2) يوضح نسب التوظيف خلال فترة الدراسة

ت	المؤشرات	2011	2012	2013	2014

		المتحد	الصحارى	المتحد	الصحارى	المتحد	الصحارى	المتحد	الصحارى
1	معدل توظيف الودائع	%24.2	%72.6	%29.2	%65	% 34.8	% 75.6	%38.7	% 75.4
2	معدل توظيف الموارد التقليدية	%17.5	%70.2	%22	%77.3	%26.8	%75.6	%29.7	%%73.4
3	معدل توظيف الموارد المتاحة	%17.4	%72.5	21.9	%66.5	%26.2	%68	%29.9	67.3

معدل توظيف الودائع

من خلال الجدول يلاحظ إن نسبة توظيف الودائع لمصرف المتحد خلال سنة 2011 كانت 24.2 % في حين بلغت في مصرف الصحاري 72.6% ما يدل على إن مصرف الصحاري ينتهج سياسة توسعية في عملية توظيف حجم ودائع العملاء على العكس من مصرف المتحد . خلال سنة 2012 ارتفعت نسبة توظيف الودائع لمصرف المتحد عن سنة 2011 لتصل إلى 29.2% ، وانخفضت في مصرف الصحارى إلى 65% ، تعاود الارتفاع خلال سنة 2013 لتصل إلى 76% وتقفز إلى 35% في مصرف المتحد ما يدل على إن المصرف أصبح ينتهج سياسة اقل تحفظا في عمليات استثمار ودائع العملاء وهذا ما يؤكد ذلك خلال سنة 2014 حيث ارتفعت إلى نسبة 39% في حين انخفضت بشكل طفيف في مصرف الصحاري لتصل إلى نسبة 75.4% .

بشكل عام يمكن القول إن مصرف الصحاري ينتهج سياسة توسعية في عملية لتمويل والاستثمار على النقيض من مصرف المتحد الذي يلاحظ انتهاجه سياسة تحفظية وخاصة في السنوات الأولية من الدراسة لتصبح اقل تحفظا في السنوات التالية . **معدل توظيف الموارد التقليدية**

توظيف الموارد التقليدية والتي تشمل ودائع العملاء وحقوق الملكية ، يلاحظ من خلال الجدول خلال سنة 2011 بلغت 17.5% في مصرف المتحد في حين بلغت 70.2% في مصرف الصحاري ، لترتفع في المصرفين خلال سنة 2012 لتصل إلى 22% و 77.3 % مصرف المتحد والصحارى على التوالي ، لتعاود الارتفاع خلال سنة 2013 في مصرف المتحد لتصل إلى 27% مما يدل على زيادة نسب توظيف مصرف المتحد لموارده التقليدية في حين انخفضت النسبة بشكل طفيف في مصرف الصحاري إلى 75.6% . خلال سنة 2014 يلاحظ ارتفع نسبت توظيف الموارد التقليدية في مصرف المتحد لتصل إلى 30% في حين انخفضت في مصرف الصحاري إلى 73.4% .

على الرغم من ملاحظة إن مصرف الصحارى كان أعلى نسبة في توظيف موارده التقليدية خلال سنوات الدراسة ولكن نلاحظ إن مصرف المتحد كان يتجه إلى سياسة توسعية مدروسة.

معدل توظيف الموارد المتاحة

يقصد بالموارد المتاحة للمصرف حجم ودائع العملاء وحقوق الملكية والقروض حيث يمكن للمصرف استخدامها وتوظيفها في مجال الإقراض أو الاستثمار وتحقيق أرباح .من خلال الجدول نلاحظ أن خلال سنة 2011 كانت النسبة 17.4 % في مصرف المتحد في حين بلغت في مصرف الصحاري 73% وهي نسبة مرتفعة مقارنتا بمصرف المتحد ما يدل على أن مصرف الصحاري يعمل على توظيف موارده المتاحة بشكل جيد . في سنة 2012 ارتفعت النسبة لمصرف المتحد لتصل الى 22% ما يدل على توجه المصرف نحو زيادة توظيف موارده المتاحة في حين انخفضت في مصرف الصحاري الى 66.5% لتستمر في الارتفاع ولكن بشكل طفيف في سنة 2013 لتصل الى 68% وتقفز الى نسبة 26% في مصرف المتحد ، واصلت الارتفاع خلال سنة 2014 لتصل الى 30% في مصرف المتحد في حين تنخفض بشكل طفيف في مصرف الصحاري لتصل الى 67%.

بشكل عام على الرغم ان مصرف الصحاري ينتهج سياسية توسعية في عمليات التوظيف ولكن شهد في السنوات الأخيرة من الدراسية تراجع في حين شهد مصرف المتحد ارتفاع في نسب توظيفه لموارده المتاحة خلال سنوات الدراسة .

نسب الربحية

ان من أهم أهداف الإدارة المالية في المصرف التجاري تحقيق اعلي مستويات الربحية وبالتالي تعتبر مؤشرات الربحية من أهم الأدوات التي تفسر نتائج إعمال المصرف ومن أهم نسب الربحية معدل العائد على الودائع ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الأموال المتاحة ومعدل العائد على الموارد المتاحة .

جدول(3) يوضح أهم مؤشرات الربحية خلال سنوات الدراسة

ت	المؤشرات	2011		2012		2013		2014	
		المتحد	الصحارى	المتحد	الصحارى	المتحد	الصحارى	المتحد	الصحارى
1	معدل العائد على الودائع	-%3.30	-%0.80	%0.77	-%0.29	%8.6	%3.4	-%1.12	%0.34
2	معدل العائد على حقوق الملكية	-%8.65	-%18.9	%2.40	-%8.42	%3	%10.8	-%4.16	%8.5
3	معدل العائد على الأصول	-%2.35	-%0.73	%0.58	-%0.27	%6.5	%0.3	-%0.87	%0.3
4	معدل العائد على الأموال المتاحة	-%2.39	-%0.77	%0.59	-%0.28	%0.66	%0.33	-%0.88	%0.33
5	معدل العائد على الموارد المتاحة	-%2.38	-%0.63	%0.58	-%0.27	%0.65	%0.31	-%0.49	%0.31

معدل العائد على الودائع

من خلال الجدول نلاحظ أن المصرفين خلال سنة 2011 حققا خسائر بحيث كانت نسبة الخسائر على الودائع 3.30%- في مصرف المتحد في حين كانت نسبة الخسائر إلى الودائع في مصرف الصحاري 0.80%- و من هنا يتضح أن خسائر مصرف المتحد كانت أكبر في هذه السنة . استطاع مصرف المتحد تجاوز خسائره و تحقيق أرباح خلال سنة 2012 لتصل معدل العائد على

الودائع إلى 0.77% في حين لم يحقق مصرف الصحاري أرباحاً في سنة 2012 و اكتفى بتقليص خسائره إلى 0.29%- على الرغم أن مصرف الصحاري كانت نسب التوظيف للودائع لديه أعلى من مصرف المتحد و لكن لم يحقق أرباحا خلال 2011، 2012. خلال سنة 2013 حقق مصرف المتحد عائد على حجم الودائع بنسبة 8.6% وهذا مؤشر جيد يدل على حسن توظيف الودائع للمصرف الذي أثمر بارتفاع مؤشر الربحية ، في حين حقق مصرف الصحاري عائداً على حجم ودائعه 3.4% و هذا يشير أن نسبة توظيف ودائع مصرف المتحد حققت عائد أعلى من عائد توظيف ودائع مصرف الصحاري .

في سنة 2014 انخفضت النسبة إلى 0.34% لمصرف الصحاري ، وحقق مصرف المتحد خسائر بنسبة 1.12%- إلى حجم ودائع المصرف , و بشكل عام يمكن ملاحظة أن معدل العائد على الودائع لمصرف المتحد كانت أعلى من مصرف الصحاري ، هذا وعلى الرغم من أن نسب التوظيف الودائع في مصرف الصحاري كانت أعلى من نسبة توظيف الودائع في مصرف المتحد و هذا مؤشر أن مصرف الصحاري توظيف ودائعه كانت تسير بشكل غير مدروس و ذو مخاطر عالية .

معدل العائد على حقوق الملكية

من خلال الجدول يلاحظ أن مصرف الصحاري حقق خسائر بلغت 18.9% -خلال سنة 2011 و بلغت خسائر مصرف المتحد 8.5%- .في سنة 2011 حقق المتحد أرباحاً بنسبة 2.4% على حقوق الملكية خلال سنة 2012، ويكتفي مصرف الصحاري في تخفيض خسائره إلى (8.42%-). خلال سنة 2013 ترتفع النسبة بشكل طفيف إلى 3% في حين حقق مصرف الصحاري نسبة عائد على حقوق الملكية 11% ،لتنخفض النسبة إلى 8.5% خلال سنة 2014 ويحقق مصرف المتحد خسائر بنسبة 4.16%- .

معدل الودائع على الأصول

و هو مؤشر يعطي مدى نسبة العائد أو الخسائر إلى إجمالي أصول المصرف . من خلال الجدول نلاحظ انه في سنة 2011 حقق مصرف المتحد خسائر إلى إجمالي الودائع بنسبة 2.35%- في حين حقق مصرف الصحاري خسائر بنسبة 0.73%- . خلال سنة 2012 تجاوز مصرف المتحد خسائره ليحقق أرباحاً بنسبة 0.59% إلى إجمالي أصوله ، في حين انخفضت خسائر مصرف الصحاري من 2.35%- إلى 0.27% - لسنة 2011 , 2012 على التوالي .في سنة 2013 ترتفع نسبة ربحية مصرف المتحد إلى حجم أصوله لتصل 6.5% و هي أعلى نسبة ربحية إلى إجمالي الأصول خلال سنوات الدراسية ، في حين حقق مصرف الصحاري خلال سنة 2013 زيادة بسيطة في ربحيته إلى حجم ودائعه بنسبة 0.3% , و تستمر بنفس النسبة خلال سنة 2014 (0.3%) في حين حقق مصرف المتحد نسبة 0.87%- خسائر إلى حجم أصوله في سنة 2014 .

معدل العائد على الموارد التقليدية

معدل العائد على الموارد التقليدية وهو مؤشر لحساب صافي الربح إلى حجم الودائع و حقوق الملكية فالأموال التقليدية للمصرف للتوظيف و الاستثمار هي ودائع العملاء و حقوق الملكية و من خلال الجدول يلاحظ أنه كلاً من المصرفين حقق خسائر خلال سنة 2011 حيث بلغت نسبة معدل العائد على الأموال التقليدية لمصرف المتحد 2.39%- في حين حقق مصرف الصحاري خسائر أقل حيث بلغت 0.77-%، لتنخفض الخسائر في سنة 2012 إلى 0.28%- في حين تجاوز مصرف المتحد خسائره ليحقق نسبة ربحية 0.59% و ترتفع في سنة 2013 إلى 0.66% و هذا مؤشر جيد للمصرف في ارتفاع نسبة أرباحه إلى حجم

موارده التقليدية من حقوق ملكية و ودائع العملاء , و حقق مصرف الصحاري أيضاً نسبة 0.33% ليتجاوز خسائره خلال السنوات السابقة و تستقر عند نفس النسبة خلال سنة 2014 (0.33%) و بلغت نسبة الخسائر لمصرف المتحد 0.88%- إلى الموارد التقليدية .

معدل العائد على الموارد المتاحة

وهو صافي الربح على الودائع و حقوق الملكية و الاقتراض ، حيث تشير هذه النسبة إلى مدى نسبة الربحية إلى حجم الأموال المتاحة للمصرف في عملية الاستثمار و التمويل أي (التوظيف) . من خلال الجدول يلاحظ أن مصرف المتحد حقق سنة 2011 نسبة قدرها 2.38%- أي (بلغت خسائره إلى حجم موارده المتاحة 2.38%-) ، في حين حقق مصرف الصحاري خسائر بنسبة 0.63%- لتنخفض في سنة 2012 إلى نسبة 0.27%- و حقق مصرف المتحد 0.58% متجاوزاً خسائره ليحقق أرباحاً طفيفة على حجم أمواله المتاحة للتوظيف و ترتفع إلى 0.65% في سنة 2013، في حين ارتفعت بشكل طفيف في مصرف الصحاري لتصل 0.31% و تستقر عند نفس النسبة 0.31% في سنة 2014 و تنخفض في مصرف المتحد إلى 0.49%- محققاً خسائر إلى موارده المتاحة .

النتائج

1- ينتهج مصرف المتحد سياسة تحفظية حيث أن مؤشرات ارتفاع نسب السيولة خلال سنوات الدراسة تشير إلى ذلك ،على العكس من مؤشرات السيولة لدي مصرف الصحاري الذي تشير مؤشراته إلى انخفض مؤشرات السيولة وانتهاجه سياسة توسعية في التمويل والاستثمار.

2- أظهرت النتائج اعتمد مصرف الصحاري على الاستثمارات المالية القصيرة الأجل وان مصرف المتحد غير مهتم بالاستثمارات المالية القصيرة الأجل .

3- أظهرت النتائج ان معدلات توظيف الودائع والموارد التقليدية والموارد المتاحة في مصرف الصحارى أعلى بكثير من معدلات توظيفها في مصرف المتحد .

4- أظهرت النتائج أن معدلات ربحية مصرف المتحد من خلال مؤشرات الربحية خلال سنوات الدراسة أفضل من معدلات ربحية مصرف الصحاري ، على الرغم ان نسب توظيف مصرف الصحارى كانت أعلى من نسب توظيف مصرف المتحد ما يشير أن مصرف المتحد كان ينتهج سياسية مدروسة في التمويل والاستثمار لموارده.

التوصيات

1- ضرورة زيادة الاستفادة من السيولة الفائضة لدي مصرف المتحد وزيادة منح التمويل والاستثمار وذلك من اجل الرفع من معدلات الربحية للمصرف .

2- ضرورة مراجعة سياسية توظيف الموارد في مصرف الصحاري لتفادي الخسائر وتحقيق معدلات ربحية مناسبة لحجم التمويل الممنوح .

3- يجب على مصرف المتحد زيادة الاستثمار في الأصول المالية القصيرة الأجل لتحقيق عائد مناسب يساهم في زيادة ربحية المصرف .

4- يجب على إدارة مصرفي الصحاري والمتحد التنويع في استثماراتهم وطرق التمويل للحد من المخاطر وتحقيق أرباحا مناسبة .

المراجع

(1) الجابري ، خالد محمد أحمد الجابري(2015) " تقييم الأداء المالي للبنوك اليمنية دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية " مجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية كلية التجارة بالإسماعيلية، المجلد السادس، العدد الثالث، ، جامعة قناة السويس، مصر.

(2) اماني، عزوزة اماني ، (2017) "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة (2008- 2013) دراسة حالة لمجموعة من البنوك التجارية الماليزية" مجلة دراسات اقتصادية العدد رقم: 04، المجلد 1.

(3) ابوشناق ، زاهر صبحي ابوشناق (2011) "تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين)" رسالة ماجستير ، جامعة الإسلامية- غزة.

(4) الحسين ، مسيلي الحسين، راجعي حمزة ، (2019) "أهمية استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء البنك التجاري- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA للفترة (2015-2017)" كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بو ضياف – المسيلة .

(5) احمد، عبدالله سعد عبد القادر احمد(2018) " تقييم أداء البنوك المصرية باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكي دراسة مقارنة بين البنوك العامة والخاصة "
https://jces.journals.ekb.eg/article_50958_11c2b1996a6967008559b7baab398d3e.pdf

(6) علي ،مفيذ خالد الشيخ علي(2018) "استخدام المؤشرات المالية لمقارنة أداء المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة فلسطين" مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية العدد 201 المجلد (24) .

(7) عبدالستار، رجاء رشيد عبدالستار ، خضر سليمان ذياب (2015) " التحليل المالي المقارن وأهميته في تقويم أداء المصارف الحكومية والأهلية لمصرفي الرشيد وبغداد (حالة دراسية تطبيقية مقارنة)" مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية كلية الإدارة والاقتصاد جامعة واسط العدد (19) .

(8) الجبوري ،مهدي عطية موحي الجبوري (2013) "مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي، دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرف الرافدين والمصرف التجاري العراقي خلال عام 2002، مجلة الرافدين، العدد 113، المجلد 53، بغداد، العراق.

(9) فهد نصر حمود مزنان ،(2009) "اثر السياسة الاقتصادية في أداء المصارف التجارية" دار صفاء للنشر والتوزيع .

(10)عبد الرحمان ابتهاج مصطفى عبد الرحمان(2001)، "إدارة البنوك التجارية" دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية.

(11) الزغبي ،هى ثم محمد الزغبي(2000)، "الإدارة والتحلىل المالي"، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان.

(12) العماري ،زهرة حسن العماري(2007)، علي خلف الركابي: "أهمية النسب المالية في تقييم الأداء دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية ،" مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث.

(13) ابوزيد ، سليمان ابوزيد(2017) ، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتّنبؤ بالتعثّر المصرفي دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2001-2015). رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بو ضياف – المسيلة .

(14) ابوزيد ، سليمان ابوزيد، مرجع سبق ذكره

(15) عبد السادة ، ميثاق هاتف عبد السادة ، الهام ناظم ، بلال نوري سعيد(2008) " تقييم الأداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية " دراسة مقارنة بين مصارف عراقية واردينية " ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد السادس ، العدد الأول .

(16) هندي ، منير إبراهيم هندي،(1996) إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، ط3، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.

(17) هندي ، منير إبراهيم هندي(1996)، مرجع سبق ذكره

(18) هندي ، منير إبراهيم هندي(1996)، مرجع سبق ذكره

(19) سلطان ، محمد السيد سلطان (1993) ، إدارة البنوك ، الدار الجامعية .

(20) هندي، منير إبراهيم هندي،(2002) "إدارة البنوك التجارية" ، المكتب العربي الحديث ، ط3.

(21)طه، طارق طه ،(2003) "إدارة البنوك" ، منشاة المعارف ، الإسكندرية ط4.

(22) هندي ، منير إبراهيم هندي (2002)، مرجع سبق ذكره .

(23) هندي ، منير إبراهيم هندي(2002) ، مرجع سبق ذكره .

(24) التقرير السنوي لمصرف المتحد للتجارة والاستثمار (2013). https://ar.ubci-libya.com/Administrator/Media/Documents/Annual%20Report%202013_Final_Arabic.pdf

(25) عبد الصمد ، خالد حسن عبد الصمد (2005) ، "اثر القروض الاستهلاكية على ربحية مصرف الصحاري للفترة 1990-2003" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ،2005.